مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

# ندوة العدد

## شبهات وحلول حول صحيح البخاري

د. وضحة بنت عبد الهادي المري

العدد ١١٩ - السنة ٣٤

شبكة الألوكة
www.alukah.net

# سادساً

# ندوة العدد

www.alukah.net
شبكة الألوكة



## شبهات وحلول حول صحيح البخاري

عقدت مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ندوة حول «شبهات وحلول حول صحيح البخاري»، شارك فيها أساتذة من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية وطلبة الدراسات العليا في جامعة الكويت، وأدارت الندوة د. نوال بركة البخيت – مديرة مركز ابن عثيمين –.

وكانت د. وضحة بنت عبد الهادي المري – الباحثة في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المتحدثة الرئيسة، وقد شاركت في الندوة عدد من عضوات هيئة التدريس بالكلية وبعض طالبات الدراسات العليا.

افتتحت الندوة د. نوال بركة البخيت مشيدة بفكرة تخصيص ندوة نسائية حول «شبهات وحلول حول صحيح البخاري»، بغية إبراز الدور النسائي الحديثي في الذود عن «صحيح الإمام البخاري»، وأضافت أن هذه الندوة أتت مكملة للملتقى الإمام البخاري الذي عقده قسم التفسير والحديث في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بتاريخ: ٢١ إبريل ٢٠١٩م، وأكدت على أهمية توقيت الندوة الذي أتى في وقت كثر الطعن في صحيح البخاري؛ مما يتطلب ردود علمية واعية وحكيمة من المؤسسات الأكاديمية التي تتحمل مسؤولياتها في الذود عن الأصل الثاني من أصول التشريع، مؤكدة على أهمية هذه الندوة في موضوعها وفي محاضرتها.

و أضافت د. وضحة بنت عبد الهادي المري: أنَّ الجديد في ندوتنا هو إبراز قضية أخرى تعتبر مكملة لموضوع الشبهات، وهو إيجاد الحلول المناسبة لهذه الإشكالية في الساحة العلمية التخصصية، وإبراز أكثر الأخطاء التي تقع من الباحثين في مواجهة الشبهات.

ثم تقدمت د. وضحة المري بكلمتها فشكرت الحضور على مشاركتهن في هذه المجالس العلمية التخصصية، وافتتحت حديثها بالتنبيه على أن الهجوم على ثوابت الدين قديم ومتجدِّد، وأنَّ الطعن في العلماء وسيلة من وسائل أعداء الدين للطعن في الدين، وأنهم يتخذون من الهجوم على أصول وثوابت الدين ومنها صحيح البخاري وسيلة للطعن في الإسلام، فليس المراد منها «الصحيح» لذاته. والفارق بين الشبهات قديما وحديثا أنها قديما لم تكن منتشرة بين عموم الناس، وإنمَّا كانت كتابات فردية موجودة إما في كتب المستشرقين، وإما



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



في كتب من تبعهم من أعداء الدين كأبي رية وأحمد أمين.

أما في زماننا فقد توفرت عدة عوامل ساعدت على ظهور هذه الشبهات وانتشارها حتى بين العوام، كالانفتاح الاجتماعي وتخفي الطاعنين تحت مسميات براقة، يتكلمون بلسان الثقافة والعلم والعقلانية وهم منه براء، وبعضهم يتكلم بلسان التخصص الشرعي، فيلتبس على كثير من العامة أمرهم، بل وعلى بعض طلبة العلم.

وأضافت بأن الناظر في الأحاديث التي استدركت أو انتقدت على الصحيح؛ يلاحظ أنَّ النقد للأحاديث عامة قديماً وحديثاً كان وفق منهجين:

**الأول: منهج التعليل والاستدراك**:

وهذا المنهج يختص به أهل الحديث: فلا يقبل من غيرهم قال الإمام مسلم: « صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة؛ لأنهم الحفاظ لروايات الناس العارفين بها دون غيرهم». والناظر في انتقادات العلماء المتقدمين يجد أنه لم يقم بالنقد لأحاديث «صحيح الإمام البخاري» على توافر العلماء في جميع الأزمان إلا ثلاثة: الدارقطني، وأبو مسعود الدمشقي، وأبوعلي الجياني.

**المنهج الثاني: منهج التشكيك والطعن:**

وهو الموجود اليوم، فأكثر الشبهات مبنية على افتراضات وخرافات لا على أصول علمية صحيحة، بهدف الطعن في السنة ومصادرها، ويحتج أصحاب هذا المنهج لترويج شبهاتهم بأن بعض العلماء انتقدوا أحاديث في البخاري، وأغفلوا أنّ استدراكات الحفاظ كالدارقطني لم تطعن في عدالة وضبط البخاري، ولم تطعن كذلك في صحة كتابه الصحيح؛ بدليل اعتماد الدارقطني على البخاري في الأحكام الحديثية.

فأغلب طعون المعاصرين تستهدف الكيد للإسلام والإطاحة بالصحيح وادعاء أنَّ البخاري شخصية وهمية ليس لها وجود، والطعن في ثبوت السنة بحد ذاتها، وتكمن خطورتهم أنّهم نشيطون في الساحة الثقافية، ويتكلمون باسم: العلم والثقافة، وحقوق الإنسان، وحرية الرأي، وتقارب الثقافات والأديان، وغيرها من المسميات الباطلة؛ ولذلك مهما حاول الإنسان إقناع مثل هذه النوعية بالأدلة فلن يقتنعوا، وإنما يجب التصدي لهم والرّد عليهم بكتابات مماثلة تبين للناس الخطورة والكذب الذي اشتملت عليه كتاباتهم وأقوالهم للخاصة والعامة.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



واستخدم الطاعنون عدة وسائل وحجج للطعن في أحاديث الصحيح، فاحتجوا بمخالفة بعض الأحاديث للقرآن أو العقل أو التجربة العلمية أو الواقع.

أيضاً تجدر الإشارة إلى أنَّ هناك من الطاعنين اليوم الدافع لهم لتناقل بعض الطعون في الصحيح وأحاديثه هو التعالم وإثبات المكانة العلمية: وهذا الصنف تكمن خطورتهم أنَّ بعضهم يحمل شهادات علمية ولهم تلاميذ يأخذون عنهم ، فهؤلاء لا بد من النصح لهم ومحاورتهم بالحجج العلمية والاستدراك عليهم في كتابات علمية تبين الخطأ الذي وقعوا فيه، وكذلك عقد مناظرات علمية للرد عليهم، وأيضاً يجب التصدي لهم بالتحذير منهم في حال عدم تراجعهم عن الطعن في السنة ومصادرها.

والسؤال الهام كيف نتعامل مع هذه الشبهات؟ وما هي الاقتراحات التي من خلالها يمكن حماية السنَّة والرَّد على الشبهات:

**أولاً: حلول لتحصين طالب العلم:**

وذلك من خلال دراسة الكتب التي يمكن الاستفادة منها في الرد على الشبهات، ونذكر منها: صحيح الإمام البخاري ومعرفة صنعته الحديثية فمن خلال معرفة منهجه يمكن الرد على كثير من الطعون المثارة، كذلك النظر في شرح الصحيح ك «فتح الباري» لابن حجر، فقد أشار إلى الأحاديث والرجال المنتقدين على الصحيح وتوجيه النقد لها، أيضاً النظر في الكتب التي ردت على الشبهات المثارة حول كتب السنة ومنها: «الأنوار الكاشفة» للمعلمي و«السنة ومكانتها من التشريع الإسلامي» لمصطفى السباعي، و«دفاع عن السنة المحمدية» لمحمد أبو شهبة، ومن الكتب الجيدة في الرد العلمي على شبهات البخاري كتاب: «إعلاء كتاب البخاري» لعبد القادر بن محمد جلال.

**ثانياً: حلول في الساحة العامة والساحة الاجتماعية:**

١- تعزيز مكانة السنة وبيان أنّها أصل من أصول التشريع.

٢- التربية بالقدوة الحسنة عند علماء السنة، وذلك بأن تكون السنة النبوية مسلك حياة عند العالم؛ فيقوم بإيصالها لتلاميذه كما كان السلف الصالح.

٣- نشر السنة وعلومها بين الناس من خلال عقد دروس علمية في المساجد والهيئات، ومن ذلك مجالس السماع لصحيح البخاري، وكذلك شروح الكتب والأبواب الفقهية في الصحيح من خلال دروس علمية منظمة.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



٤- التحذير والزجر من الفتن، فيحذر منها ومن مجالس ودروس أهلها وعن السماع لهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

**ثالثاً: الحلول الأكاديمية التي يجدر الاهتمام بها في الساحة العلمية التخصصية:**

١- إقامة الدورات العلمية حول صحيح البخاري رواية ودراية.

٢- عقد المؤتمرات والمحاضرات العلمية لبيان هذه الشبهات والرد عليها.

٣- ربط التخصصات في العلوم الشرعية بعضها ببعض، بحيث لا يكون الرّد على الشبهات مختصاً بقسم الحديث وعلومه.

٤- إضافة مواد علمية مختصة بالدراسات العليا حول تفنيد الشبهات والرَّد عليها.

٥- توجيه بعض طلبة الدراسات العليا للرَّد على هذه الشبهات كدراسات مستقلة.

**بيان الأخطاء التي يقع فيها الباحثون في السنة في التعامل مع هذه الشبهات.**

**الخطأ الأول:**

ضعف التمكن العلمي عند بعض طلبة العلم في الرَّد على أصحاب الشبهات: فإن الناظر في جميع الأزمان يجد أهل العلم من السلف الصالح من علمائنا لديهم من التمكن ما يؤهلهم للرَّد على الشبهات وأصحابها؛ لذلك جاءت ردودهم العلمية قوية في مقابل الشبهات ففندوها بالأدلة الشرعية والعقلية، ومن قرأ في كتاب ابن تيمية «درء تعارض العقل والنقل» وجد من التمكن العلمي والردّ الرصين في دفع العقلانيين التي نعاني منها اليوم كوسيلة مستخدمة في بث الشبهات، وكذلك ردود المعلمي اليماني على شبهات المستشرقين.

**الخطأ الثاني:**

ضعف التمكن الاجتماعي: لابد أن يكون للعالم الرباني والمتصدر للرد على الفتن من التمكن الاجتماعي ما يجعل أحدهم محط أنظار الناس حتى يقبل قوله، فإذا قال قولاً في المسألة كان قوله حجة فيها، فكان لا يجرؤ أحد على التكلم في حضور هذا العالم أو في زمنه؛ ولذلك الإمام أحمد لما جاءت فتنة خلق القرآن توجهت أنظار جميع الناس إليه وامتحن لهذا القول؛ لأنّه إمام أهل السنة.

ولذلك من الجيد أن يبرز العالم نفسه في الساحة الاجتماعية حيث يمكن أنْ يسمع منه، ويستخدم الوسائل الحديثة للتواصل مع الناس، وقد كان هذا منهج سلف الأمة حيث تصدوا في جميع الأزمان لأعداء الدين.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



**الخطأ الثالث**:

افتقاد العقلية الناقدة عند الباحثين وطلبة العلم: العقلية الناقدة هي من الفنِّ المفقود للأسف في بعض الردود العلمية اليوم على هذه الشبهات؛ لذلك تأتي بعض الردود ضعيفة فلا تجد أثرها عند المتلقي.

وبعض طلبة العلم لديهم قدرة على حفظ المعلومات الكثيرة وهذا جيد، لكنهم يفتقدون للعقلية الناقدة؛ لذلك عند طرح الشبهات يكون عاجزاً عن استخدام معلوماته الكثيرة في الرَّد عليها.

ومما يكسب هذه العقلية الناقدة النظر في ردود العلماء النقاد الجهابذة من كل عصر، ومن الجيد دراسة بعض الشخصيات أصحاب العقليات الناقدة عند علماء السلف: كابن تيمية وتلميذه ابن القيم، والذهبي، وابن حجر، ومن المعاصرين: المعلمي اليماني وأبو شهبة، وغيرهم – عليهم رحمة الله تعالى – ممّن برز في التعقبات والاستدراكات العلمية وتميز بقوة النقد والرد العلمي.

**الخطأ الرابع**:

التوسع الشديد في طرح الشبهات وضعف الرد عليها: فبعض الباحثين في الشبهات لديه قدرة في سرْد أدلّة الشبهة ويتوسع فيها، لكنَّه في الرَّد عليها يكون ضعيفاً جداً، فيترسَّخ مفهوم الشبهة لدى المستمع والقارئ، ولا يعطي في مقابل هذا التوسع والإسهاب في سرد الشبهة الرَّد المقنع المدحض لها.

والأصل أنْ يبدأ فيذكر ملخص للفكرة العامة للشبهة يجعلها في سطر أو سطرين فقط، ثم يبدأ بتفنيد أدلة الشبهة، ويبدأ بالدليل الشرعي ثمّ إلحاقه بالدليل الشرعي، ثمَّ ينهي ذلك بخلاصة مركزة في منهج السلف وأقوالهم في المسألة.

**الخطأ الخامس:**

الخلط بين منهج «التخلية والتحلية»: فطالب العلم في بداية الطلب لا بد أنْ يترك الخوض في الشبهات، وعليه أنْ يركّز على ترسيخ العلم الشرعي عنده في جميع أصوله. فيبدأ «بالتحلية»، فيطلب العلم بطريقة منهجية على طريقة السلف ويترك الكلام في الشبهات لأهلها المتخصصين.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



**أما العلماء الذابين عن السنة فعليهم أن يتبعوا في ذلك منهجين:**

**الأول**: «التحلية قبل التخلية» فلا يطرحون على العوام الشبهات وما يختص بها من ردود، وحتى لو طرح عامي شبهة فلا بد أنْ يوجَّه إلى ما ينفعه من التفقه في الدين وترك هذا الأمر.

**الثاني**: «التخلية قبل التحلية»، وهذا عند خطاب العلماء لأصحاب الشبهات أنفسهم، فلا يصح أنْ يبدأ يقنعه بالدين وأصوله، وإنما يبدأ في تفنيد شبهته والرَّد عليه، ثم بيان الصحيح من منهج السلف، وهذا هو المنهج القرآني في خطاب المشركين حيث فنَّد وردَّ على شبهاتهم حول عبادتهم وأصنامهم، ثمّ بدأ تشريع الأحكام في العهد المكي.

في الختام لا يسعنا إلا أن نشكر الأخوات المشاركات في هذه الجلسة العلمية المباركة، ونسأل الله أن يتقبل منهن صالح الأعمال ويجزيهن الخير الوفير على ما تقدّمن به من مشاركات فعالة وتوصيات علمية نافعة.

**مداخلات المشاركات**

**د. نوال البخيت:** بعض المتعالمين، يتعصب لقوله ولا يقبل الرجوع عنه ويجتهد فيبحث في النصوص والتعارض بينها فقط ليدلّل على صحة قوله.

**د. وضحة:** نعم، قد يسيطر على بعض الناس حظ النفس خصوصاً المتعالمين؛ وذلك لسوء المقصد عنده من جهة؛ ولضعف المكانة العلمية من جهة أخرى.

**د. سعاد الصبيح**: نلاحظ في بعض الكتابات العلمية الإسهاب والاندفاع عند المؤلف في الرَّد على الشبهات، فتكون مجرَّد ردة فعل دفاعية عاطفية غير منطقية ولا مقبولة، بل هو في حدِّ ذاته ليس بنقد؛ لذلك نلاحظ اندفاع الناس للسماع لأهل الشبهات؛ لأنَّهم يستخدمون الحجج العقلية والمنطقية واللباقة فيخدع المستمع بهذه العقلانية والمنطقية في طرح الشبهات، بينما الناقد من الجهة الأخرى يستخدم الاندفاع دون أن يكون لديه حجة عقلية أو نقدية أو أدب علمي في الطرح، وهذا يُضعِف حجَّته عند المستمع.

**د. وضحة**: حقيقة بعض الكتابات تحكمها البيئة الزمانية والمكانية والعلمية عند الناقد، فبعض الكتابات كانت في بداية ظهور هذه الشبهات في كتب المستشرقين ومن تبعهم من أعداء الدين فأثر فيهم الإنكار والحمية للدين فجاءت كتابتهم بإسهاب وتطويل، وأيضاً الكتابات المتقدمة في الرَّد على الشبهات ستختلف بالتأكيد في المنهج والأسلوب والقوة عن الكتب



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



المتأخرة عنها؛ وذلك لقلة المصادر التي سبقتها في الرد على الشبهات بخلاف المتأخر فإنه يستفيد ممن سبقه.

**د. دلال العنزي:** ما هو السبب في تكرار الشبهات في كل فترة ؟ هل السبب الكسل عن الرَّد على هذه الشبهات؟ أم السبب ضعف المتلقي عن الفهم والاستيعاب للشبهة والرد عليها؟

**د. وضحة:** نعم، تقسيم جيد وارد، وسبق وذكرنا بعض الأسباب التي فيها بيان لوقوع الأخطاء في مواجهة الشبهات.

**د. سارة العتيبي:** كأنّ الحلول التي تم طرحها للعامة وفي الساحة الثقافية تعتبر حلولاً تخصصية علمية، والعامة هم أكثر المتلقين ويحتاجون إلى حلول أكثر.

**د. وضحة:** تعزيز مكانة السنة من أهم الحلول للعامة في الساحة الثقافية، من خلال الدروس العلمية، لكن نحتاج إلى اقتراحات في استخدام الوسائل الحديث؛ لتعزيز مكانة السنة في قلوب الناس.

**د. دلال العنزي:** نحتاج استخدام الوسائل الحديثية في هذا، مثل ما طُرِح في برنامج «عليكم بسنتي» حيث استفاد منه الناس في سماع «الصحيحين»، وبأبسط وسيلة.

**د. سارة العتيبي:** نحتاج تفعيل خدمة «الأون لاين» في كتب السنة، ونستفيد منها أيضاً.

**د. سعاد الصبيح:** المشكلة الواقعة اليوم أنّ الذين يعملون على إثارة الفتن يستخدمون وسائل ذكية وتحت مسميات العقلانية والمنطقية ويخاطبون الناس عند إثارة الشبهات فيقولون: لا يمكن أن يكون الله قد أمر بكذا أين حقوق الإنسان؟ فلذلك من الوسائل التي يجب أن نستخدمها أيضاً أنْ نثير المشاعر ونخاطب العقول البشرية كوسيلة إقناع ولا نكتفي بالدليل الشرعي في الردود على هذه الشبهات.

**د. دلال العنزي:** يعني يجب أنْ تدرس مناهج وطرق أصحاب الشبهات، وتستخدم كوسيلة في الرَّد عليهم بنفس الأسلوب.

**د. نوال البخيت:** نحن الآن أصبحنا مجتمعاً مفتوحاً، فمن كان لديه قلم أو هدف يمكنه من خلال الوسائل المتاحة أن يوصل الفكرة التي يريدها، وليس شرطاً أن يكون الإنسان عالماً في علم العلل والحديث رواية ودراية حتى يخدم السنة النبوية، كذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مثل السناب وانستقرام وتويتر في الساحة العلمية التي يتم تداولها بين الناس.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



**د. وضحة**: صحيح، ومن أسهل الوسائل التي بين أيدي الناس اليوم هي الحالة التي تكون في الواتس أب، لها تأثير كبير عند كثير من الناس، فتُستخدم في نشر أقوال أهل السنة، والتحذير من البدع وأهلها ونشر بعض سير العلماء فيها.

**د. دلال العنزي:** بالنسبة لافتقاد العقلية الناقدة: أقترح لاكتساب مثل هذه العقلية: أنْ يدرَّب الطالب في العلم الشرعي لاكتسابها، ولا تكون دراسته الشرعية مجرَّد تلقّي وحفظ للمعلومات حتى يكون قادراً على استخدام المعلومات التي تعلمها في الرَّد المقنع؛ وذلك بأن تكون لدينا ورش علمية للتدريب النقدي؛ فتعقد فيها المناظرات على هذه الشبهات وتفنيدها شبهة شبهة.

**د. نوال البخيت:** أيضاً يمكن تدريب الطالب على العقلية الناقدة من خلال تكليفه بالبحوث العلمية في شبهة من الشبهات ثم عقد جلسة مناقشة لبحثه.

**د. سعاد الصبيح:** أيضاً ممكن تدريب الطالب على ملكة التحليل لهذه الشبهات، بأن يكلَّف الطالب بتحليل شبهة أحد المعاصرين وأدلته التي استدل بها ومنهجه.

**د. دلال العنزي:** أحياناً ترتيب الرّدود يكون ضعيفاً، مثلاً: يبدأ في طرح الرَّد الضعيف وينتهي بالأقوى، والمنهجية الصحيحة هي أنْ يبدأ بالأقوى أولاً ثمَّ ينتهي بالأضعف.

**طالبة الدراسات العليا: منال الكسار**: لديَّ إشكال، ندرس في مادة النقد المتون، مقاييس نقد المتن، ومنها: مخالفة القرآن والعقل والتجربة والحس، فممكن يدخل عليها أصحاب الشبهات من هذه الحيثية، فيقولون مثلاً: أنتم كمحدّثين تستخدمون هذه الأمور في نقد الأحاديث ؟

**د. وضحة:** سؤال رائع وإشكال وارد؛ والرَّد عليه بما يلي:

– الخطأ الذي يقع في الزمن الحالي عند بعض الباحثين اعتقاد انفكاك نقد المتن عن نقد السند، واعتقدوا أنّه يمكن إقامة دراسة لنقد المتن دون النظر إلى إسناده، معتمدين في ذلك على مقولة الذهبي في «المنار المنيف» عندما سئل هل يمكن معرفة الحديث الموضوع من غير النظر إلى إسناده؟ والناظر في كلام الذهبي يجده رداً على سؤال في سياقه، وهو يشير إلى أنها قرائن توقع النكارة عند المحدث ثمَّ إنهم يعتمدون في نقد المتن على الإسناد؛ فإذا استنكروا المتن الذي ظاهر إسناده الصحة من جهة مخالفة القرآن أو العقل أو الحس تطلبوا له علة في السند.

أما ما يقوم به بعض المعاصرين فيقول: مقاييس نقد المتن، ثمَّ يبوّب أبواباً كقواعد علمية



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



فيقول: نقد المتن لمخالفته القرآن؛ لذلك من الخطأ أن نسمّي هذه الأمور مقاييس، وإنما هي قرائن يلجأ إليها المحدّثون؛ لبيان نكارة المتون عند الحاجة في الصنعة الحديثية، لكن ليست مقاييس وقواعد مطَّردة يجب استعمالها في كل حديث، أو يردّ بها الحديث الصحيح، وهو موجود حتى في صنيع الصحابة ومنه استدراك أمنا عائشة على عمر حديث «إنَّ الميت يعذب ببكاء أهله عليه»، فقالت: «حسبكم القرآن».

**طالبة الدراسات العليا: مريم العتيبي:** لا يوجد حديث صحيح يخالف القرآن، أو العقل أو الحس.

**د. وضحة:** لم نقل لنقد الصحيح، وإنّما هي قرينة يستعان بها لنقد الحديث فيما يستنكره الأئمة سواءً كان الحديث غير صحيح أو كان ظاهر إسناده الصحة. أما مع صحة الحديث فلا يمكن وقوع التعارض؛ وإنَّ وقع ظاهراً فللعلماء منهج في «مختلف الحديث ومشكله» في رفع هذا التعارض، ولذلك ابن خزيمة كان يقول: لا أعرف حديثين صحيحين متعارضين من كل وجه، ومن وجد شيئاً من ذلك فليأتني لأؤلف له بينهما».

لذلك يجب التفريق بين القواعد الحديثية وبين القرائن الحديثية، فلا يخلط الباحث بين الأمرين، فالقواعد الحديثية ومنها الترجيح بالحفظ أو الكثرة مطَّردة، والقرائن الحديثية ومنها المخالفة للقرآن أو العقل غير مطردة، وهذا هو الفارق الجوهري بين المحدثين لهذه الأمور وبين الطاعنين في السنة؛ وذلك أنّهم يستخدمون القرآن والعقل والحس والتجربة كقاعدة مطّردة ويستخدمونها حجة لردّ الحديث الصحيح.

**طالبة الدراسات العليا: عائشة بوتلف**: لدي اقتراح، هو تمكين السنة النبوية في المراحل الدراسية الأولى من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية؛ لأنّ هؤلاء الأطفال لو تم تأسيسهم بشكل سليم، عندما يكبرون سيكون لديهم حماية ووقاية من هذه الشبهات، وذلك من خلال تمكينهم من سيرة أعلام السنة، وذلك من خلال دراسة سيرهم من الصحابة فمن بعدهم، وأنْ توضع السنة بصورة قصص مسهَّلة لهذه المراحل فيتعرَّفون على أسامي الصحابة وسيرهم.

**طالبة الدراسات العليا: منال الكسار:** ألقيت قبل فترة بكليتنا محاضرة للأستاذ الدكتور عبد الله الفالح – عميد كلية الحديث في الجامعة الإسلامية بالمدينة – كانت بعنوان:



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



«مهارات الدفاع عن السنة النبوية». وهي تنطلق من الفكرة التي ذكرتها الدكتورة دلال في كيف يتدرب الطالب على المهارة النقدية والعقلية الناقدة، ذكر فيها تقريباً عشر مهارات، ويقول الشيخ الفالح: إنه كان يكلف الطلاب في الدراسات العليا بشبهة معينة ويطالبهم بأنْ يردوا عليها من خلال إحدى المهارات العشرة، فتكون هذه المهارات مثل قوالب يستطيعون من خلالها الرَّد على أي شبهة ترد عليهم، وللشيخ كتاب في هذه المهارات بعنوان «مسالك الدفاع عن السنة النبوية».

**د. وضحة:** جميل جداً، أيضاً هناك بحث في تكوين العقلية الناقدة بعنوان «تكوين العقلية الناقدة» د. سلطان العميري – عضو هيئة التدريس في قسم العقيدة في جامعة أم القرى –.

**طالبة الدراسات العليا: عائشة بوتلف**: ممّا يكسب الملكة النقدية أيضاً النظر في كتب العلماء السابقين؛ لأنّه في كل زمن يوجد غزو فكري، وفي كل زمن تصدى علماء السنة للرَّد على الشبهات، فالنظر في هذه الردود يكسب الملكة وقوة الحجة، مثل الإمام أحمد في مسألة «خلق القرآن» تعتبر من الشبهات في ذلك العصر، ومن ذلك كتاب الإمام أحمد «الرد على الزنادقة والجهمية»، لمّا يقرأه الطالب على صيغة السؤال والجواب فإنّ هذا يكسبه المهارة في الرَّد، فينظر كيف رد الإمام أحمد على هذه الشبهات، وكذلك من جاء بعده من العلماء، مثل: شيخ الإسلام ابن تيمية، أيضاً لا بد من الاستفادة من المنهج القرآني في الرَّد على شبهات المشركين وتفنيدها.

وختمت مديرة الجلسة د. نوال البخيت هذه الندوة المباركة، متقدمة بالشكر والتقدير لجميع المشاركات فيها، ومؤكدة على أهمية عقد مثل هذه الندوات التخصصية للزود عن أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل، وتبادل مضمونها مع المؤسسات الأكاديمية في العالم العربي.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



# شبهات معاصرة على صحيح البخاري

الباحث: أشرف صلاح علي*

تنوعت الشبهات المثارة حول صحيح البخاري وتعددت، وكلها ترنو إلى ترك الأخذ بأحاديثه، وكسر الإجماع الذي حكاه غير إمام على صحته، وقد رأينا جمع تلك الشبهات المثارة، والتي يكثر الحديث حولها في عصرنا الحالي، فوجدنا أنها ترجع إلى عدة أنواع:

**النوع الأول: طعن في شخص البخاري:**

**١. البخاري أعجمي الأصل، والعجمة تمنعه من تمام الفهم والتحقيق:**

وهذا ليس بشيء وليس للعرق شأن بحال الشخص نفسه، وإنما العبرة بفهم اللسان العربي وإتقانه، وقد شهدت الأمة أجمع للبخاري بالاجتهاد، ولا يكون مجتهدا بدون معرفة اللغة أصولا وفروعا، قال ابن حجر: « كتابه الجامع يشهد له بالتقدم في استنباط المسائل الدقيقة، وبالإطلاع على اللغة والتوسع في ذلك وبإتقان العربية والصرف، وبما يعجز عنه الواصف»[(١)].

**٢. أن البخاري من بخارى وهي بلد مذمومة [(٢)]:**

ويستدل قائل هذا بالمكاتبة الجارية بين التفتازاني وأبي مسعود البخاري إذ قال أبو مسعود: شيئان لا يجتمعان الإنسانية والخراسانية، وكان التفتازاني خراسانيا، فكتب في جوابه: شيئان لا يفترقان الحمارية والبخارية [(٣)].

وهذا إن ثبت عن التفتازاني فإنما خرج مخرج المكايدة، وأما بخارى وأهلها فمعلوم قدرهما، وقد قيل فيها: وليس بما وراء النهر وخراسان بلدة أهلها أحسن قياما بالعمارة على ضياعهم من أهل بخارى ولا أكثر عددا على قدرها في المساحة [(٤)]. فكيف يوصف من يفعلون هذا بالحمق؟.

وغاية ما قيل في بخارى: انتشار النجاسات في طرقاتها إذ لم تكن فيها كُنف، وحكاية هذا

---

(*) الباحث: أشرف صلاح علي: حاصل على دبلوم المعهد العالي للدراسات الإسلامية، ومتخصص في الحديث والسنة والنبوية وفهرسة المخطوطات الإسلامية.

(١) هداية الساري ١١٦.

(٢) القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع لشمس الشريعة الأصبهاني ٩٢.

(٣) المصدر السابق ٩٢.

(٤) معجم البلدان ١/٣٥٣.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



يغني عن رده، فكيف لبلاد بلغت في عمارتها وفنونها ما بلغت ثم لا يكون لهم كنف؟

**٣. أن البخاري لم يكن أمينا إذ أخذ علم ابن المديني خلسة دون أن يستأذنه ثم نسبه لنفسه [١]:**

وشبهتهم ما روي من أن ابن المديني صنف العلل، ثم سافر فأعطى البخاري بعض بنيه مئة دينار على أنه يعطيه الكتاب؛ لينظر فيه فأخذه ونسخه، ثم نسب لنفسه ما فيه [٢].

وتلك مقولة جائرة تولى كبرها مسلمة بن قاسم صاحب الصلة، وهو ضعيف متكلم في عقيدته [٣]، وعن ابن المديني فقد قال في البخاري: محمد بن إسماعيل لم ير مثل نفسه[٤]، وليس ابن المديني بالذي يخدع عن علمه.

**٤. أن البخاري له أغلاط فاحشة [٥]:**

وشبهتهم أن البخاري خالف الجمهور حيث عد أبا مسعود البدري ممن شهد بدرا، مع أنه كان مقيما بها ولم يشهدها، وأن لازم هذا القول صحة رواياته كلها.

وهذه شبهة كاسدة؛ لأنه سواء أكان بدريا أو لا فهو صحابي، والصحابة كلهم عدول مقبولي الرواية على كل حال بإجماع أهل الحديث.

**٥. أن البخاري يقول بخلق القرآن [٦]:**

ولم نقف لهذا القول على أصل إلا عند مسلمة بن قاسم وقد قدمنا ما فيه فلا نعيده.

**٦. أن البخاري من اللفظية:**

وشبهة قائل هذا أن البخاري لما قدم نيسابور سأله أحد الناس: يا أبا عبد الله ما تقول في اللفظ بالقرآن، مخلوق هو أو غير مخلوق ؟ فأعرض عنه البخاري ولم يجبه ثلاثا، فألح عليه فقال: القرآن كلام الله غير مخلوق وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة، فشغب الرجل وقال: قد قال: لفظي بالقرآن مخلوق [٧].

(١) القول الصراح ٩٠.
(٢) تهذيب التهذيب ٩/ ٤٦.
(٣) ميزان الاعتدال ٤/ ١١٢.
(٤) تهذيب الكمال ١١/ ٧٠، وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٢/ ٤٢٠.
(٥) القول الصراح ٩٢.
(٦) القول الصراح ٧٤.
(٧) هدي الساري ٤٩١.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



ولم يقل البخاري هُجرا، وأفعال العباد مخلوقة بإجماع أهل السنة، غير أنهم كرهوا جملة «لفظي بالقرآن مخلوق» سدا للذريعة خشية التباس الأمر على العوام لوعورة التفريق بين اللفظ والملفوظ إلا ذهنا، والبخاري على هذا، وقد كذب من حكى عنه خلافه فقال: « من قال عني أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق فقد كذب وإنما قلت: أفعال العباد مخلوقة»[١].

**٧. أن البخاري يقول بأن الإيمان مخلوق[٢]:**

وهذا لم نره لأحد إلا لزين الدين بن أبي بكر عماد الدين بن عبد الجليل المرغيناني صاحب الفصول العمادية سبط صاحب الهداية[٣] حيث قال: قد خرج كثير من الناس من بخارى منهم محمد بن إسماعيل صاحب الجامع بسبب قولهم الإيمان مخلوق [٤].

ولم نر متابعا لزين الدين في هذا القول، ولعله اختلط عليه الحال فأدخل مسألة اللفظ في مسألة الإيمان، على أني لم أر كلام زين الدين فالكتاب ليس مطبوعا، وإنما نقله شيخ الشريعة الأصفهاني، فينبغي أن يحقق كلامه.

**٨. أن البخاري جاهلٌ في الفقه متجرئ على الفتوى [٥]:**

وقد استند مدعي هذا على قول صاحب الكفاية في شرح الهداية الحنفي: وإذا شرب صبيان بلبن شاة فلا رضاع بينهما؛ لأنه لا حرمة بين الآدمي والبهائم؛ لأن الحرمة لا تكون إلا بعد الأمية والبهيمة لا يتصور أن تكون أما للآدمي ولادا وكذا رضاعا، وكان محمد بن إسماعيل صاحب الحديث يقول: يثبت به حرمة الرضاع، وأنه دخل في بخارى في زمن الشيخ أبي حفص الكبير وجعل يفتي، فقال له الشيخ: لا تفعل فلست هنالك، فأبى أن يقبل نصيحته حتى استفتي عن هذه المسألة إذا رضع صبيان بلبن شاة فأفتى بثبوت الحرمة فاجتمعوا وأخرجوه من بخارى بسبب هذه الفتوى [٦].

وأن الاسكندراني قال في المتواري في تراجم البخاري: وبلغني عن الإمام أبي الوليد

(١) تهذيب التهذيب ٩/ ٥٤.
(٢) القول الصراح ٨٤.
(٣) له ترجمة في الجواهر المضية ٤: ٧٤.
(٤) القول الصراح ٨٤.
(٥) المصدر السابق ٩١.
(٦) المبسوط للسرخسي ٣٠/ ٢٩٧.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



الباجي أنه كان يقول: «يسلم البخاري في علم الحديث، ولا يسلم في علم الفقه»[١].

وكلاهما لا شيء، أما حكاية صاحب الكفاية فكذب، وردها من جهات:

الأولى: أن لا إسناد إليها ثابت إلى البخاري.

الثانية: أنا لا نعلم عن البخاري فتيا كهذه.

الثالثة: أن الذي فعل ذلك من جهل الحنفية إنما فعله ثأرا لأبي حنيفة – رحمه الله – إذ ضعفه البخاري، وهو ما لمحه القاسمي إذ قال: إن المفتري لهذه الحكاية أراد أن يثأر لأبي حنيفة[٢]، ولعمري لقد آذى أبي حنيفة.

وأما ما ذكره صاحب المتواري عن الباجي فلا سند له للباجي، وهو أجل من أن يقول هذا، ورحم الله جد صاحب المتواري إذ قال كتابان فقههما في تراجمهما: كتاب البخاري في الحديث، وكتاب سيبويه في النحو[٣]، وإنما القضية أن بعض الدلالات قد يكون فيها نوع خفاء، فمن لم يبلغ علمه علم البخاري، قال: ليس بين الباب والحديث مطابقة، ويستدل بذلك على ضعف فقه البخاري، ولعمري لو لم يكن بين الباب والحديث مطابقة في نظرك، فما الذي أوجب أن تكون كذلك في نظر البخاري ؟ .

**٩. تعسر جمع الإمام البخاري لأحاديث الصحيح من ستمائة ألف رواية في ست عشرة سنة:**

وتلك شبهة داحضة أيضا، إذ إنها مبنية على سوء فهم قول البخاري: « صنفت كتابي بست عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث» [٤]، ذاك أن المحدثين يسمون كل طريق حديث مرفوعا أو موقوفا أو مقطوعا أو مكررا؛ ولذلك قال الذهبي: «كانوا يعدون في ذلك المكرر والأثر وفتوى التابعي وما فسر ونحو ذلك، وإلا فالمتون المرفوعة القوية لا تبلغ عشر معشار ذلك»[٥].

وما المانع أن تنقيح البخاري للأحاديث كان قديما، ثم كانت الستة عشر عاما سنة فترة التصنيف والترتيب؟!

(١) المتواري على أبواب البخاري ٣٦.
(٢) حياة أبي حنيفة ٤٨.
(٣) المتواري ٣٧.
(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ١٨٥.
(٥) سير أعلام النبلاء ١١/ ١٨٧.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



**١٠. كلام جماعة من كبار الحفاظ في الإمام البخاري كالذهلي وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين:**

يقصد الطاعن قول محمد بن يحيى الذهلي: «من يختلف إلى مجلسه – يعني البخاري – لا يختلف إلينا»[١] وأن أبا حاتم وأبا زرعة تركا حديثه[٢].

وهذا لا شيء فلم يوافقهما عليه أحد من أهل العلم مطلقا بحيث قال الذهبي: إن تركا حديثه أو لم يتركاه، البخاري ثقة مأمون محتج به في العالم[٣].

**١١. أن تصور صحة جهد بشري باعتبار أفراده ليس متصورا:**

ونحن لا نقول بذلك، ولا يقول به أحد من علماء الحديث، وإنما بنيت تلك الشبهة في ذهن قائلها على فهم خاطيء لماهية لفظ «جميع»، في قولهم: «جميع ما في كتاب البخاري مما روي عن النبي ﷺ قد صح عنه، ورسول الله ﷺ قاله لا شك فيه، أنه لا يحنث والمرأة بحالها في حبالته[٤]، ذاك أن القول بصحة أحاديث البخاري إنما هو في الجمهرة الغالبة من أحاديثه، واستثنوا من ذلك نوعين من الأحاديث:

أ – ما تكلم فيه بعض العلماء.

ب – ما أخرجه البخاري على هيئة التضعيف نصا أو تصرفا.

ولذلك فقد أنكر بعض العلماء بعض الأحاديث في البخاري كالدارقطني وغيره.

**١٢. أن القول بالإجماع على صحة اختيارات البخاري مؤداه القول بعصمته، وهذا فاسد:**

وهذه الشبهة أيضا مبنية على فهم خاطي لكيفية تصنيف البخاري، ثم لمدرك العصمة هنا.

فأما ما يخص كيفية تصنيف البخاري فقد عرض البخاري كتابه على لجنة علمية مكونة من أعلم علماء عصره وأقروه إلا أربعة أحاديث، فقال العقيلي: لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعين، وعلي بن المديني وغيرهم،

(١) تاريخ بغداد ٢/٣٥٣.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/٤٦٣.
(٣) المصدر السابق.
(٤) مقدمة ابن الصلاح ٢٦.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة[١].

وأما العصمة فهي لإجماع هؤلاء الأئمة وعلماء الأمة لا لاختيار البخاري؛ ولذلك قال ابن الصلاح: ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ؛ ولهذا كان الإجماع المنبني على الاجتهاد حجة مقطوعا بها، وأكثر إجماعات العلماء كذلك[٢].

**١٣. تأثره بالسلطة في قلة الرواية عن أهل البيت[٣]:**

**وهذا لا شيء لأمور:**

**أولها**: أن المعروف عن المحدثين مباينتهم للسلاطين.

**ثانيها**: أن البخاري ما ابتلي في آخر حياته بالإخراج من بلده إلا لرفضه تخصيص والي بخاري بدرس له ولأبنائه، إذ أرسل له الأمير خالد بن أحمد الذهلي والي بخارى، أن أحمل إلي كتاب الجامع والتاريخ وغيرهما لأسمع منك، فقال محمد بن إسماعيل لرسوله: أنا لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإن كانت لك إلى شيء منه حاجة فاحضرني في مسجدي أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعني من المجلس؛ ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة؛ لأني لا أكتم العلم؛ لقول النبي ﷺ: «من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار»، قال: فكان سبب الوحشة بينهما هذا[٤]. فمن يفعل ذلك لا يجاملهم في دينه؟.

**ثالثها**: أن البخاري أخرج لكبار أهل البيت في صحيحه، كالحسين وابنه علي، وابن ابنه محمد بن علي، بل خصص بابا في «مناقب علي»[٥]، وبابا في «مناقب جعفر بن أبي طالب»[٦]، وبابا لذكر العباس بن عبد المطلب ﷺ[٧]، وباب مناقب قرابة رسول الله ﷺ، ومنقبة فاطمة عليها السلام بنت النبي ﷺ[٨]

بل أخرج لرواة رموا بالتشيع حد الغلو كعباد بن يعقوب الرواجني، فقد كان «شيعي

(١) هدي الساري لابن حجر العسقلاني ١/٨.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ٢٨.
(٣) القول الصراح ٩٣.
(٤) تاريخ بغداد للطيب ٢/٣٥٥.
(٥) صحيح البخاري ٥/١٨،.
(٦) المصدر السابق ٥/١٩.
(٧) المصدر السابق ٥/٢٠
(٨) المصدر السابق ٥/٢٠.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



جلد»[١].

وأما تركه للرواية عن بعض أهل البيت كجعفر الباقر؛ فلعدم احتياجه له، إذ كان جعفر فقيها لا يهتم بما يهتم به المحدثون من العلو ونحوه، زد على هذا أن في جعفر من جهة الاعتماد خلف، فقد قال سئل ابن المديني: في نفسي منه شيء[٢]، وكان مالك لا يروي عنه حتى يضمه إلى أحد، ووثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: ثقة لا يسال عن مثله[٣]، فنأى البخاري بنفسه عن هذا الخلاف، بل لو كان ثقة ثبتا وترك البخاري التخريج له لما أنكر عليه؛ لكون البخاري له منهج في التخريج وحكم تختلف من راو لآخر، ومن حديث لآخر، وكثير من تلك الحكم لا علاقة لها بدرجة الراوي أو مذهبه الفقهي أو العقدي.

**١٤. أن البخاري يبتر الأحاديث التي لا توافق مذهبه وبخاصة إذا تعلقت بآل البيت**[٤]:

وقائل هذا هو ابن دحية الكلبي، ويستدل بتخريج البخاري لحديث بريدة بن الحصيب قال: بعث النبي ﷺ عليا إلى خالد ليقبض الخمس، وكنت أبغض عليا وقد اغتسل، فقلت لخالد: ألا ترى إلى هذا ؟ فلما قدمنا على النبي ﷺ ذكرت له ذلك، فقال: «يا بريدة أتبغض عليا؟»، فقلت نعم، قال: «لا تبغضه فإن له في الخمس أكثر من ذلك»[٥].

قال ابن دحية: أورده البخاري مبتوراً كما ترى، وهي عادته في إيراد الأحاديث التي من هذا القبيل وما ذاك إلا لسوء رأيه في التنكب عن هذا السبيل، وأورده الإمام أحمد بن حنبل كاملا محققا.. ثم ساقه ابن دحية بزيادة طويلة.

وقال في موطن آخر: قطعه البخاري وأسقط منه على عادته – كما ترى – وهو مما عيب عليه في تصنيفه على ما جرى ولا سيما إسقاطه لذكر علي ﷺ.

قلت: ابن دحية فيه ميل للرفض[٦]، وقد كذبه غير عالم: كابن عنين[٧] وابن النجار، وقال ابن نقطة: كان يدعي أشياء لا حقيقة لها، وضعفه الذهبي واتهمه بالتدليس أيضا[٨]، فمثل

(١) الكاشف للذهبي ١/ ٥٣٢.
(٢) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ١/ ١٨٦.
(٣) ميزان الاعتدال ١/ ٤١٥.
(٤) القول الصراح ٩٣.
(٥) صحيح البخاري ٤٣٥٠.
(٦) سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٩٠.
(٧) المصدر السابق ٢٢/ ٣٩٠.
(٨) المصدر السابق ٢٢/ ٣٩٣.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



هذا لا يقبل له قول في البخاري، وحرف القضية أن البخاري لا يرى صحة الزيادة، إذ زادها عبد الجليل بن عطية القيسي مخالفا لعلي بن سويد بن منجوف، وعلي ثقة [١]، أما عبد الجليل فضعفه البخاري بقوله: ربما يهم في الشيء بعد الشيء.

**النوع الثاني طعن في الصحيح ويخرج منه ثلاثة أقسام:**

**القسم الأول: الطعن في صحة ثبوت الصحيح عن البخاري:**

**١٥. أن الإمام البخاري مات قبل أن يبيض صحيحه:**

وشبهة الطاعن قول المستملي: « انتسخت كتاب البخاري من أصله، كان عند محمد بن يوسف الفربري، فرأيته لم يتم بعد، وقد بقيت عليه مواضع مبيضة كثيرة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا، ومنها أحاديث لم يترجم عليها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض» [٢].

وهذا ليس بشيء وإنما قصد المستملي التراجم لا الأحاديث، وإنما يفعل ذلك البخاري لحكمة، فقد قال ابن حجر: «ربما اكتفى أحيانا بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه، وأورد معها أثرا أو آية، فكأنه يقول: لم يصح في الباب شيء على شرطي» [٣].

والثابت عن البخاري أنه انتهى من الكتاب فقد قال: «صنفت كتابي الصحيح لست عشرة سنة وجعلته حجة بيني وبين الله تعالى»[٤]، بل عرض كتابه على لجنة علمية أيضا كما قدمنا عن العقيلي –في الطعن رقم ١٢ –، وأيضا فقد ثبت سماع الفربري للصحيح من البخاري ثلاث مرات[٥]:مرة في سنة ٢٤٨هـ، ومرة سنة ٢٥٢ هـ، ومرة خلال سنوات ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥ هـ[٦]، وكل هذا لا يكون إلا بعد الانتهاء من الكتاب .

**١٦. عدم وجود نسخة الصحيح التي كتبها الإمام البخاري بخطه:**

وهذه شبهة متوهمة إذ إن نسخة الفربري منقولة عن النسخة الأصلية بخط البخاري، فقد قال المستملي: «انتسخت كتاب البخاري من أصله كان عند محمد بن يوسف الفربري»[٧]،

(١) تهذيب التهذيب ٧/ ٣٣١.
(٢) التعديل والتجريح للباجي ١/ ٣١١.
(٣) فتح الباري / ١/ ١٤.
(٤) تاريخ بغداد ٢/ ٣٣٣.
(٥) الإمام البخاري وجامعه الصحيح ، لخلدون الأحدب ٢٢٦.
(٦) الإمام البخاري وجامعه الصحيح لخلدون الأحدب ٢٢٦ ، وانظر: المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الصحيح، للمهلب بن أحمد بن أبي صفرة أسيد بن عبد الله الأسدي الأندلسي المريي،(١/ ٣٣-٤٧).
(٧) التعديل والتجريح ١/ ٣١٠.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



وقد ذكر هذا القاضي عياض[١]، وابن رشيد الفهري[٢]، وابن حجر العسقلاني [٣]، ونص النووي على أن الصحيح متواتر عن البخاري[٤].

**١٧. تعدد روايات الصحيح ووجود اختلافات وزيادات فيما بينها:**

وهذه شبهة مبنية على سوء فهم لطريقة التصنيف عند القدماء، ذاك أن التصنيف ما هو إلا رواية، فأن يقع بين تلاميذ المؤلف اختلاف فهذا أمر معتاد لا إشكال فيه، وإنما يكون الاعتراض إذا كان الاختلاف بين الرواة بحيث تُفقد الثقة بالكتاب كلية وليس صحيح البخاري من هذا بسبيل، ومجمل الاختلافات في نسخه من قبيل التنوع كترتيب الأبواب أو أسمائها أو تقديم بعض الأحاديث وتأخيرها، أو زيادة في بعض الأحاديث، أو اختصار في آيات القرآن، أو عبارات تعظيم الله سبحانه والصلاة على النبي ﷺ والترضي على الصحابة، وأهم ما فيها هو الاختلاف بين بعض المتون وهي قليلة نادرة وأكثرها لا يترتب عليه تغير في المعنى[٥]؛ لتعدد مسالك الجمع بين المختلفات في علم الاستدلال، بما يجعل تلك المواضع تكاد تكون في حيز الانعدام[٦].

**القسم الثاني: الطعن في منهج البخاري في الرواية في الصحيح:**

**١٨. أن البخاري لم يكن يكتب الأحاديث كاملة كما سمعها:**

وشبهتهم قول البخاري: رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام، ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر، قيل له: يا أبا عبد الله بكماله؟ فسكت [٧].

**قلت**: ينبغي أن يطالب المستدل بإثبات صحة هذا القول عن البخاري فلم أجد ترجمة لراويه عن البخاري وهو أحيد بن أبي جعفر، ولو تنزلنا وقلنا بثبوته عن البخاري فيحتمل أن سكوت البخاري لغرض غير الإقرار، فكأنه يقول: وهل يقال هذا لمثلي؛ ولأن قصده لقد بر.

(١) مشارق الأنوار ٢/ ٣٣٨.
(٢) إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح ١٨.
(٣) انتقاض الاعتراض في الرد على العيني ٢/ ٣٦٨.
(٤) التلخيص شرح الجامع الصحيح ١٩٠.
(٥) هدي الساري ٣٤٨.
(٦) روايات الجامع الصحيح ونسخه لجمعة فتحي ١/ ١٨٦ وما بعدها بتصرف.
(٧) تاريخ بغداد ٢/ ٣٢٩.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



**١٩. أن البخاري كان يروي الحديث بالمعنى في صحيحه:**

وهذا الطعن ليس بشيء، لجواز الرواية بالمعنى عند جماهير المحدثين للمتمكن من العربية[١] والبخاري كذلك، فإن أبى الطاعن ذلك فليحصر ما رواه البخاري بالمعنى بدلالة رواية غيره لها باللفظ، ثم خطأ البخاري في روايته وهذا دونه خرط القتاد.

**٢٠. أن البخاري كان يختصر الحديث في صحيحه:**

وهذا نفس الفائت فإن أكثر أهل الحديث على جوازه إذا كان الراوي عارفا بالعربية، والبخاري كذلك[٢]، ويطالب الطاعن أيضا بحصر ما اختصره البخاري من حديث، ثم بيان خطأه فيها، مع الدليل ولن يجده.

**٢١. أن البخاري كثير التكرار والتقطيع والتفريق للأحاديث في الأبواب؛ وإنه إنما يفعل ذلك لتقوية مذهبه، وإخفاء ما يضعفه من نصوص الأحاديث التي يقطعها[٣]:**

وتلك مجرد دعوى لا دليل يسندها، وإنما يفعل البخاري ذلك لحكم، أما التكرار فلدخول الحديث في أكثر من باب[٤]، وأما التقطيع فلحكم عديدة: كعدم تكرار الحديث بطوله والاكتفاء بالشاهد، أو أن يكون ثمة زيادة في الحديث تستدعي إعادته بطوله، أو أن يكون معنعنا من طريق ومصرحا بالسماع فيه من طريق آخر، وإنما يكون الإنكار إن كرر حديثا برمته ولا فائدة ترجى من تكراره لا حديثية ولا فقهية، وهذا لم يقع « إلا قليلا جدا لعلها عشرين موضعا، وعن غير قصد»[٥]، وهي خارج إنكار الطاعن.

**القسم الثاني: الطعن في صحة صحيح البخاري ومدى اعتماده:**

**٢٢. بُعد وقوع الإجماع على صحة جميع أحاديث الصحيح:**

وتلك شبهة داحضة إذ إن انكار وقوع شيء إنما يكون بناء على انتفاء مقدماته، أما إذا توفرت مقدماته فلا بعد في وقوعه، وقد حكى الإجماع على قبول صحيح البخاري عدة من العلماء، فقال السجزي: أجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم على أن رجلا لو حلف بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخاري مما روي عن النبي ﷺ قد صح عنه، ورسول الله ﷺ قاله لا شك

(١) معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح ٢١٤.
(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر ٩٧.
(٣) أضواء على الصحيحين لمحمد صادق النجمي ١١٦.
(٤) تاريخ ابن خلدون ٢/ ٢٠٢.
(٥) هدي الساري ١٦.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



فيه، أنه لا يحنث والمرأة بحالها في حبالته[١].

وقال النووي: اتفق العلماء على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقَّتهما الأمة بالقبول[٢]، وتقدم كلام ابن الصلاح وابن تيمية في ذلك.

**٢٣. أن البخاري أخرج لضعفاء في صحيحه:**

**تنوعت أصناف الرواة الذين أنكر البعض على البخاري تخريج حديثهم؛ ولذلك رأيت تقسيمهم إلى أقسام:**

**الأول: الصحابة:**

**١. كثرة تخريجه لأبي هريرة ﷺ وعليه مطاعن كثيرة منها:**

ا – أنه كان معروفا بالتساهل والوضع والاختلاق في الرواية [٣]، بدليل استغراب بعض الصحابة كابن عمر بعض حديثه لما روى حديث أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو كلب غنم أو ماشية، فقيل لابن مر: إن أبا هريرة يقول: أو كلب زرع فقال ابن عمر: إن لأبي هريرة زرعا [٤].

ولما سمع أنه يحدث بحديث النبي ﷺ: « من تبع جنازة فله قيراط من أجر، قال: قد أكثر علينا أبو هريرة [٥].

وذكروا في ذلك روايات كثيرة من إنكار الصحابة على أبي هريرة إكثاره من الحديث كعائشة وابن عمر وعمر.

**وهذا ليس بشي لأمور:**

أ– أن عدالة أبي هريرة ثابتة راسخة، ولو كان فيه شيئا لذُكر، وأن مجرد استغراب الحديث لا ينتهض لإثبات نكارته، وأن مجرد الإنكار على راو لا ينتهض لإثبات ضعفه، وأن من حفظ حجة على من لم يحفظ.

ب – أن أبا حنيفة ومحمد بن الحسن [٦] قد تركا روايته، وقال أبو حنيفة: أترك قولي

(١) مقدمة ابن الصلاح ٢٦.
(٢) مقدمة مسلم بشرح النووي ١ / ٣٠.
(٣) القول الصراح ٢٢٧.
(٤) الجمع بين الصحيحين للحميدي ٢/ ٢٣٧.
(٥) صحيح البخاري ١٣٢٣، ومسلم ٢/ ٦٥٣.
(٦) الفتوحات المكية لابن عربي نقلا عن القول الصراح ٢٣٤.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



لجميع قول الصحابة إلا ثلاثة منهم: أبو هريرة، وأنس بن مالك، وسمرة بن جندب، رواه الزندويستي [١].

وهذا لا إسناد له، وما حفظ عنهما من فتاوى تخالف بعض حديث أبي هريرة فلعارض استدلالي لا علاقة له بضبطه أو حفظه.

ج – قالوا: والى معاوية مع إقراره أن النبي ﷺ قال: « من كنت مولاه فعلي مولاه»، كما ذكر سبط ابن الجوزي في تذكرة خواص الأمة.

أما الحديث فلا يقتضي الموافقة على الدوام، وأما أنه والى معاوية فمعاوية صحابي جليل، وقد كان أميرا للمؤمنين، وعن سبط ابن الجوزي فهو متعصب على الصحابة فلا يقبل قوله فيهم.

**٢. تخريجه لعبد الله بن عمر، وفيه مطاعن كثيرة [٢]:**

قالوا: تغيظ عليه رسول الله ﷺ في طلاقه، ولم يبايع علي بن أبي طالب وبايع يزيد بن معاوية والحجاج، أنه كان يعد الخلفاء الصالحين ويعد منهم معاوية ويزيد ولا يعد عليا، وأن عائشة خطأته في غير حديث [٣].

وهذا ليس بشيء وإجماع الأمة على اعتماد ابن عمر وأنه من كبار الصحابة، وأما ما ذكر من تغيظ الرسول ﷺ فلم يكن تغيظا، وإن فعل فهو في مقام التعليم فلا بأس بذلك، وأما مسألة علي ومعاوية فمبناه على الخلاف في العقيدة، وأما أن عائشة خطأته فلا بأس بذلك، فما زال أهل الاجتهاد يرد بعضهم على بعض، وليس خطأ الراوي في حديث بالموجب لرد حديثه كله إذا كان ثقة ثبتا صحابيا كابن عمر.

**٣. تخريجه لعبد الله بن عمرو بن العاص، وفيه مطاعن عدة:**

فقد تخلف عن مبايعة علي بن أبي طالب وفارقه وخرج عن طاعته وعصاه وآذاه، وقاتله وحاربه وأعان أعداءه عليه وأخذل أولياءه، وكان على ميمنة عسكر معاوية، وتقلد سيفين من غاية حرصه على القتال، وافتخر بارتكاب هذه العظائم الكبائر والانحراف عن إمام الأبرار وموالاة قدوة الأشرار والفجار وأنشد في ذلك الأشعار، وكل من اتصف بهذه الصفات فضلا

(١) القول الصراح ٢٣٣.
(٢) المصدر السابق ١٦٥.
(٣) صحيح البخاري ١٢٨٦.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



عن كلها فهو هالك كافر خارج عن طاعة الله [١].

وكل هذا ليس بشيء ومبناه على اختلاف العقائد فلا يعتد به، وأما ما شجر بين الصحابة فلا ندخل فيه ولا نلوك أحداثه في ألسنتنا، ونكل أمرهم إلى الله، وكلهم عدول بتعديل الله تعالى لهم.

**٤. تخريجه لعمرو بن العاص، وقد أعان على علي ولعنه النبي ﷺ[٢]:**

أما مخالفته لعلي فيقال فيها ما في قيل في عبد الله بن عمرو بن العاص.

وعن لعن النبي ﷺ له فقد أخرجه أحمد في مسنده [٣]، وإسناده مسلسل بالضعفاء والمجاهيل، ففيه يزيد بن أبي زياد ضعيف، كبر فتغير وصار يتلقن، وسليمان مجهول، وأبو هلال لا يعرف.

**٥. تخريجه لعبد الله بن الزبير بن العوام، وفيه مثالب:**

منها أن عمر وصفه بالشيطان، كما في محاضرات الراغب [٤]، وأن عليا قال: ما زال الزبير منا أهل البيت حتى نشأ له عبد الله[٥]، وأنه قطع ذكر النبي ﷺ في الخطبة [٦]، وكل ما تقدم حكايات لا خطم لها ولا أذمة، وأقوى ما قيل فيه: إنه أحل الحرم، وهم بالحجر على عائشة لكثرة إنفاقها وصدقاتها [٧]، فأما إحلاله للحرم فليس بصحيح وإنما أحله الحجاج وعبد الملك، وأما همه بالحجر على عائشة فقد كانت بادرة بدرت منه واعتذر عنها وقبلته عائشة، ولا علاقة في ذلك بصدقه أو حفظه، وابن الزبير من صغار الصحابة مقبول روايته إجماعا بلا مثنوية بين أهل الحديث.

**٦. تخريجه لأبي موسى الأشعري، وقد لعنه النبي ﷺ:**

وهذا أيضا ليس بشيء، وعن لعن رسول الله ﷺ له فهو رواية عن يحيى أبي حكيم كنت جالسا مع معمار فجاءه أبو موسى فقال: ما لي ولك ألست أخاك ؟ قال: ما أدري ولكن

---

(١) القول الصراح ١٧٥.
(٢) كشف المتواري في صحيح البخاري لمحمد جواد خليل ١/ ٣٤.
(٣) أحمد ٤/ ٤٢١، وسير أعلام النبلاء ٣/ ١٣٢.
(٤) محاضرات البلغاء للراغب ١/ ٥٦.
(٥) أسد الغابة ٣/ ٢٤٣، والاستيعاب ١٥٣٥.
(٦) نسبه ابن أبي الحديد إلى المسعودي، القول الصراح ١٩٣.
(٧) البخاري ٦٧٠٣، المحلى ٨/ ٢٩٢.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



سمعت رسول الله ﷺ يلعنك ليلة الجبل قاله: إنه قد استغفر لي، قال عمار: قد شهدت اللعن ولم أشهد الاستغفار [١]، وهذا حديث موضوع، كما قال ابن عدي في الكامل وابن الجوزي في الموضوعات[٢].

والقاعدة في الصحابة أنهم مقبولون القول والرواية، وأنهم كلهم حجة بالإجماع لم يخالف في ذلك إلا بعض الفرق ولا اعتبار بهم.

**الثاني: الرواة وهم أقسام:**

**أ: من طعن فيه لضعفه:**

عد الطاعن على صحيح البخاري عدداً من الرواة الذين أخرج لهم وهم مجروحون ضبطا أو حالا وذكر منهم:

إسماعيل بن أبي أويس ضعيف[٣]، ويونس بن يزيد الأيلي [٤]، وفليح بن سليمان الخزاعي [٥]، وعبد الله بن صالح المصري [٦]، وإسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله ابن أبي فروة [٧]، وثابت بن عجلان الحمصي [٨]، وحميد بن أبي حميد الطويل البصري [٩]، وهو يدلس وذكره ابن عدي في الضعفاء، وعمر بن علي بن عطاء المقدمي البصري [١٠]، وهو مدلس.

**وكل ما تقدم لا يلزم منه الطعن في البخاري لأمور:**

منها: أن البخاري مجتهد ولا يلزمه اجتهاد غيره، فليس اجتهاد أحد من أهل العلم بحجة على الآخر، فإن يوثق هو من جرحه غيره فلا شيء فيه، أو يعتمد من لم يعتمده غيره فكذلك.

ومنها: أن الضعفاء درجات، ولم يخرج البخاري لمتروك البتة، وإنما خرج لمن احتمل

(١) تاريخ دمشق ٣٢/ ٩٣.
(٢) الكامل ٢/ ٣٦٢، والموضوعات لابن الجوزي ٢/ ٢٩.
(٣) كشف المتواري في صحيح البخاري لمحمد جواد خليل ٢٩.
(٤) المصدر السابق ٣١.
(٥) المصدر السابق ٣٣.
(٦) المصدر السابق ٣٩.
(٧) كشف المتواري في صحيح البخاري لمحمد جواد خليل ٤١.
(٨) المصدر السابق ٤١.
(٩) المصدر السابق ٤٢.
(١٠) المصدر السابق ٤٢.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



ضعفه وما صح من حديثه، كتخريجه لإسماعيل بن أبي أويس عن مالك فإنما خرج له ما صح عن مالك واختاره لمكان العلو.

قال الزيعلي: صاحبا الصحيح إذا أخرجا لمن تكلم فيه فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهده، وعلم أن له أصلا، ولا يروون ما تفرد به سيما إذا خالفه الثقات [1].

وأما من ذكر بالتدليس فإنما يخرج البخاري لهم ما ثبت سماعهم لشيوخهم فيه.

وأما ذكر ابن عدي لحميد الطويل في الضعفاء فليس كل من ذكرهم ابن عدي في كتابه تضعيفا لهم، إذ قد يذكر من تكلم فيه ولو بغير حق؛ ليبين ذلك كما هو معلوم من خطته في الكتاب.

**ب: من طعن فيه لاختلاطه:**

الاختلاط: هو خلل يلحق الراوي فيشوش ذهنه، وعادة ما يكون في آخر العمر، وقد قسم العلماء حديث المختلط إلى ثلاثة أقسام: أولها ما رواه قبل الاختلاط، ثم ما رواه بعد الاختلاط، ثم ما لم يتميز، والذي دل عليه استقراء صحيح البخاري أنه ما روى لمختلط بعد اختلاطه أو ما لم يتميز، قال النووي: من كان من المختلطين محتجا به في الصحيحين فهو محمول على أنه ثبت أخذ ذلك عنه قبل الاختلاط [2].

وهذا استقراء إمام وافقه عليه جماهير علماء الأمة من المحدثين وغيرهم، فمن رام نقضه فليأت بالدليل.

ومع ذلك فليس كل مختلط يترك حديثه، بل قد يروي المختلط في اختلاطه ولا يرد حديثه، فقد قال ابن الصلاح: « روينا عن يحيى بن معين أنه قال لوكيع: تحدث عن سعيد بن أبي عروبة وإنما سمعت منه في الاختلاط ؟ فقال: رأيتني حدثت عنه إلا بحديث مستو [3].

**ج: من طعن فيه لتدليسه:**

المدلس هو من روى عمن سمع منه ما لم يسمع منه، وإشكال الطاعن أنه أخذ بقول واحد في قضية التدليس دون النظر إلى الأقوال الأخرى، إذ انقسم العلماء في قضية التدليس إلى قولين:

(١) نصب الراية ١/ ٣٤١.
(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ١/ ١٩٠.
(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ٣٩٣.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



أولهما: رد رواية كل من رمي بالتدليس إذا عنعن حتى يدلس، وهذا ظاهر قول الشافعي: ومن عرفناه دلّس مرة فَقَدْ أبان لنا عورته في روايته [١]، وتبعه ابن حبان، وجماهير المتأخرين.

ثانيهما: وهو الأشهر والأكثر أن المعول على ثبوت تدليسه في عين الحديث المروي.

فعن يعقوب بن شيبة قال: سألت يحيى بن معين عن التدليس فكرهه وعابه، قلت له: فيكون المدلس حجه فيما روى حتى يقول: حدثنا وأخبرنا ؟ فقال: لا يكون حجة فيما دلس فيه [٢].

فقيد رد رواية المدلس بالحديث الذي دلس فيه فقط، وهذا هو عين مذهب البخاري فلا إنكار عليه، وإنما يتوجه الإنكار عليه إذا خرج لمدلس حديث دلسه، وليس في الصحيح شيء من هذا البتة.

**د: من طعن فيه لبدعته:**

أصل هذه الشبهة أن البخاري قد أخرج لمن رمي ببدعة وقد ذكر بعض الطاعنين أسماء بعض الرواة ممن رمي ببدعة ومع ذلك أخرج لهم البخاري وهم:

حريز بن عثمان الرحبي، كان يتناول عليا [٣]، وعبد الله بن سالم الأشعري اليحصبي، كان يطعن في علي [٤]، وزياد بن علاقة بن مالك الثعلبي [٥]، كان منحرفا عن آل البيت، ومحمد ابن زياد الألهاني أبو سفيان الحمصي[٦]، كان منحرفا عن آل البيت، وحصين بن نمير الواسطي [٧]،كان منحرفا عن آل البيت، وإسحاق بن سويد بن هبيرة العدوي البصري [٨]، كان منحرفا عن آل البيت، وبهز بن أسد العمي أبو الأسود البصري [٩]، كان منحرفا عن آل البيت، ومروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية [١٠]، رمى طلحة يوم الجمل، وعكرمة

(١) الرسالة (٣٧٩).
(٢) المصدر السابق (٣٦٢).
(٣) كشف المتواري في صحيح البخاري لمحمد جواد خليل ١/ ٢٦.
(٤) كشف المتواري في صحيح البخاري لمحمد جواد خليل ٣٧.
(٥) المصدر السابق ٣٨.
(٦) المصدر السابق ٣٨.
(٧) المصدر السابق ٣٨.
(٨) المصدر السابق ٣٩.
(٩) المصدر السابق ٣٩.
(١٠) المصدر السابق ٤١.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



القرشي المدني مولى ابن عباس [١]، كان خارجيا إباضيا، وقيل: بيهسيا.

وقضية المبتدع قضية خلافية، والذي عليه جماهير أهل الحديث أن الراوي إذا كان ثقة أو صدوقا ثم لم يكن داعية إلى بدعته فلا بأس بالتخريج عنه، قال ابن حبان: ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز[٢].

**هـ- إنه قد خالف الإجماع وأخرج لدعاة إلى بدعهم:**

كعباد بن يعقوب الرواجني كان شيعيا جلدا داعية، وعمران بن حطان، كان خارجيا داعية [٣].

وهذا ليس بشيء، أما عباد فأخرج له البخاري مقرونا، ونفى السمعاني الدعوة عنه فقال: لم يكن داعية إلى هواه[٤]، وأما عمران بن حطان فظاهر ترجم البخاري له في التاريخ الكبير [٥] أنه لا يراه داعية.

**٢٤. وجود أحاديث غير معتمدة في الاستدلال:**

**وهذه الشبهة لها شقان:**

**الشق الأول: إن أحاديث صحيح البخاري آحاد:**

وهذا اعتراض مردود، فإن علماء الإسلام مجمعون على وجوب الأخذ بخبر الآحاد في الفروع العملية، وإنما وقع الخلاف في العقائد، والذي عليه إجماع السلف وأهل الحديث أن الآحاد متى صح ولم يعارض أصلا مستقرا فهو مقبول، قال ابن عبد البر: «أجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار فيما علمت على قبول خبر الواحد العدل، وإيجاب العلم به إذا ثبت، ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع، على هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع شرذمة لا تعد خلافا»[٦].

(١) كشف المتواري في صحيح البخاري لمحمد جواد خليل ٤٢.
(٢) الثقات ٦/ ١٤٠.
(٣) كشف المتواري في صحيح البخاري لمحمد جواد خليل ٢٨.
(٤) الأنساب (٣/ ٩٥).
(٥) التاريخ الكبير للبخاري (٢٨٢٢).
(٦) التمهيد ١/ ٢.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



**الشق الثاني: وجود إسرائيليات في صحيحه:**

وتلك مسألة قديمة، وقد حُقق القول فيها بأن الإسرائيليات ثلاثة أقسام: قسم موافق للشريعة وقسم مخالف للشريعة، وقسم لا هو موافق ولا مخالف، فالقسم الأول لا بأس بروايته استئناسا لبيان اتحاد المصدر، والقسم الثالث « لا بأس بروايته في الترغيب والترهيب ونحوه من القصص والعبر» [1]، وأما القسم المخالف فلا يجوز روايته بالإجماع؛ لأن مخالفته برهان تحريفه [2]، وليس في البخاري شيء منه.

**٢٥. وجود أحاديث ضعيفة:**

وأصل هذه الشبهة أن بعضهم رأى أن بعض الأحاديث لا يبلغها علمه، فلم يستطع فهم حكمة تخريج البخاري لها فضعفها وردها، وسنجعل الرد هنا جمليا ثم تفصيلا بحسب نوع ما أنكره الطاعن.

**أما الرد الجملي فمن وجوه:**

**الأول:** إن لكل تخصص أهله، وهذه قضية متفق عليها في أصول العلم، وقد رأينا أكثر المتكلمين من أهل العصر في بعض أحاديث البخاري ليسوا من أهل التخصص فقولهم لا اعتبار له.

**الثاني:** انعقاد الإجماع على صحة أحاديث البخاري باستثناء بعض الأحرف، فمن رام الخروج عن تلك الأحرف فقد خرق الإجماع ولا اعتبار بقوله.

**الثالث:** إن بعض الإنكارات المعاصرة مبنية على اختلافات عقدية ومذهبية، لا وفقا لقانون النقد الحديثي، ومثل هذا لا اعتبار لها أيضا.

**الرابع:** إن بعض الإنكارات مبنية على توهم معارضتها للعقل وفقا للمذاهب العقلانية المعاصرة والتي تتصل بجذورها إلى المذاهب الشكية والسوفسطائية والليبرالية والعلمانية، وهذه أيضا لا اعتبار لها لاختلاف الأصل.

**أما الرد التفصيلي**: فيكون بالنظر في ما عدوه أحاديث ضعيفة في الصحيح، وهي أنواع:

**النوع الأول: وجود بلاغات وتعاليق في الصحيح وهي منقطعة:**

وأصل هذه الشبهة عدم معرفة منهجية التصنيف في الصحاح، ذاك أن البلاغات

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ١٣٥.

(٢) تفسير ابن كثير ١/ ٩.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



والتعاليق ليست من غرض الصحيح أصلا، وقد سمى البخاري كتابه بـ« الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» [١]، فكل ما لم يكن على هذا السنن فليس من موضوع الكتاب الأصلي وإنما من حواشيه؛ لذلك قال ابن حجر: « حذف البخاري أسانيدها – يعني المعلقات – عمدا ليخرجها عن موضوع الكتاب، وإنما يسوقها في تراجم الأبواب تنبيها واستشهادا واستئناسا وتفسيرا لبعض الآيات، وكأنه أراد أن يكون كتابه جامعا لأبواب الفقه وغير ذلك من المعاني التي قصد جمعه فيها» [٢].

ولذلك فلم نر أحدا من علماء الحديث ممن خالف البخاري في بعض أحاديثه أنكر عليه تخريج المعلقات ونحوها؛ لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتاب [٣]، ومع ذلك فالمعلقات ليست على نسق واحد، فالجمهرة الغالبة منها متصلة من وجوه أخرى في الصحيح نفسه أو في غيره من مصنفات البخاري، أو وصله أئمة آخرون ممن تعنوا شرح البخاري أو دراسة أسانيده، فلم يبق سوى شذرة قليلة جدا هي التي تنزل تحت هذا النسق وعادة ما يسوقها البخاري بصيغة التمريض مشيرا بذلك إلى ضعفها[٤].

**النوع الثاني: وجود أحاديث تعارض القرآن:**

**وأصل شبهتهم مركبة من أمرين:**

**أولهما**: أنهم فهموا من قول الله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾[٥]، أنه لا يصح أن يترك شيئا بلا بيان، وهو استدلال مرجوح، فالكتاب هنا ليس القرآن، بل اللوح المحفوظ، وهو قول جماهير أهل التفسير[٦]، فكل دعوى بناء على ذاك الفهم باطلة.

واستدلوا كذلك بحديث: « إن الحديث سيفشوا عني، فما أتاكم عني يوافق القرآن فهو عني، وما آتاكم عني يخالف القرآن فليس عني»، وهذا حديث لا يثبت من وجه إذ رواه خالد ابن أبي كريمة عن أبي جعفر به، قال البيهقي: هذه الرواية منقطعة، وقد روي من أوجه أُخر

(١) هدي الساري ٨.
(٢) النكت على علوم الحديث لابن حجر ١/ ٢٧٨.
(٣) هدي الساري ٣٤٦ بتصرف.
(٤) النكت على كتاب علوم الحديث لابن حجر ١/ ٣٢٥ بتصرف.
(٥) الأنعام ٣٨.
(٦) أضواء البيان للشنقيطي ٦/ ٢٩٢.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



كلها ضعيفة»[1].

ومن جهة أخرى؛ فإن القرآن نفسه قد أوجب الرجوع للسنة فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [2]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[3]، وفي هذا بيان وجوب طاعة الرسول ﷺ وأنها من طاعة الله تعالى.

**ثانيهما:** فهم ماهية التعارض، إذ إن الوصف بالتعارض المفضي إلى الرد إنما يكون إذا لم يكن ثمة وجه للجمع بين المتعارضين وليس في الكتاب والسنة شيئا بهذا الوصف البتة.

**النوع الثالث: وجود أحاديث تعارض أحاديث أخرى صحيحة:**

وهذه من جنس الشبهة السابقة إذ أنها مبنية على فهم خاطيء لحقيقة التعارض، وإنما يصح الاعتراض إذا تحقق التعارض ولم يكن ثمة وجه من وجوه الجمع المعروفة عند العلماء، وقد نص العلماء على أنه لا يوجد حديثان متعارضان لا يمكن الجمع بينهما، فقال ابن خزيمة: لا أعرف أنه روي عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينهما»[4].

والبخاري – رحمه الله تعالى – إذا أخرج شيئا من هذا فإنما ليبينه، فمثال ذلك: إخراجه حديث أبي أيوب الأنصاري مرفوعا: «إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يولها ظهره، شرقوا أو غربوا»[5]، وخرج حديث ابن عمر: «ارتقيت يوما على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله ﷺ على لبنتين مستقبلا بيت المقدس لحاجته»[6].

فأراد البخاري أن يبين طريقة الجمع بينهما، وأن الأول إن كان في الصحراء، والثاني إن كان في البنيان؛ لتحقق الساتر، وعلى هذا النسق يسير تخريج البخاري لمثل تلك الأحاديث وهي قليلة للغاية مع تحقق الجمع بينهما وفق الأصول الشرعية.

**النوع الرابع: وجود أحاديث تنافي العقل والعلم الحديث:**

وأصل شبهتهم أنهم رأوا أحاديث لا تنتهض عقولهم لفهمها فلم يقبلوها، كحديث

(١) معرفة السنن والآثار ١/١١٨.
(٢) القرآن الكريم، سورة الحشر، آية رقم ٧.
(٣) القرآن الكريم، سورة النساء، آية رقم ٥٩.
(٤) الكفاية للخطيب ٤٣٢.
(٥) صحيح البخاري ١٤٤، وصحيح مسلم ٢٦٤.
(٦) صحيح البخاري ١٤٥، وصحيح مسلم ٢٦٦.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



انشقاق القمر، وغمز الشيطان لكل مولود، وتمر المدينة، وسحر النبي ﷺ، ونحن لا نرد النقد بمخالفة العقل، ولكن نقيده بأن يكون مما وقع عليه الاتفاق بين العقلاء، لكن أن يراه قوم معقولا ويراه آخرون غير معقول، فلا تترك السنن الصحيحة الثابتة لهذا وإلا بطلت السنن.

ونحن ندعي أنه لا يوجد حديث اعتمده العلماء في البخاري وهو معارض لصريح العقل لا فيما ذكره الطاعن ولا في غيره، وإنا لن نستطيع استيفاء الرد على تلك الأحاديث؛ لعدم مناسبة المقام وإنما سنبين أحدها على وجه الاختصار فيكون نبراسا لغيره وهو حديث انشقاق القمر، فقد قالوا: روى البخاري عن أنس بن مالك ﷺ: «أن أهل مكة سألوا رسول الله ﷺ أن يريهم آيةً، فأراهم القمر شقتين، حتى رأوا حراءً الجبل المعروف بينهما»(١)، وقالوا: هذا مخالف للعقل؛ ولو وقع لنقل متواترًا ولم يحصل فدل على اختلاقه.

**والجواب من وجهين: أحدهما إجمالي والآخر تفصيلي:**

**أما الإجمالي:** فإن يقال إنما يرد الشيء بمخالفته للعقل إن لزم التناقض التام الذي لا يكون معه احتمال حصول، أما والاحتمال قائم بالحصول فلا يجوز المعارضة بتلك العلة.

**وأما التفصيلي فمن وجوه:**

**أحدها**: إن إنكار الشيء بعدم تواتره، إنما يكون إذا توفرت المقدمات التي تؤدي إلى التواتر، وانشقاق القمر حصل ليلا والناس نيام، والعقل لا يحيل غياب شيء عن نائم وإن كان مما تتوافر الدواعي على نقله.

**الثاني**: إن العقل لا يحيل غياب بعض ما لا بد أن تتوافر الدواعي على نقله، ولو في حال الصحو، كبعض الهزات الأرضية التي لا يشعر بها البعض، فإذا كان هذا في شيء تحت قدم الإنسان فكيف بما في عمق السماء؟.

**الثالث**: أن بعض من بنى إنكاره للحديث إنما بناه على اعتقاد الفلاسفة القدامى، وهم ليسوا من المسلمين، ومثل هذا جدير بأن يناظر أولا على ثبوت دين الإسلام لا تفاصيل شرائعه، قال ابن حجر: أنكر جمهور الفلاسفة انشقاق القمر، متمسكين بأن الآيات العلوية لا يتهيأ فيها الانخراق والالتئام، وكذا قالوا في فتح أبواب السماء ليلة الإسراء، إلى غير ذلك من إنكارهم ما يكون يوم القيامة من تكوير الشمس وغير ذلك، وجواب هؤلاء – إن كانوا

(١) صحيح البخاري ٣٨٦٨.



شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة



كفارًا – أن يناظروا أولًا على ثبوت دين الإسلام، ثم يشركوا مع غيرهم ممن أنكر ذلك من المسلمين، ومتى سلم المسلم بعض ذلك دون بعض ألزم التناقض، ولا سبيل إلى إنكار ما ثبت في القرآن من الانخراق والالتئام في القيامة، فيستلزم جواز وقوع ذلك معجزةً لنبي الله ﷺ(١).

فهذا أشهر ما وقفنا عليه من شبهات معاصرة في هذا الباب، راجين من الله أن يتقبلها بقبول حسن وينفع بها، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

(١) فتح الباري لابن حجر ٧ / ٢٢٤.



شبكة الألوكة - قسم الكتب